

CHECK AGAINST DELIVERY

بيان السيدة علاء صلاح

مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول المرأة والسلام والأمن

تحفة، ضد التسليم

الثلاثاء 29 أكتوبر 2019

سيدتي الرئيسة، أصحاب وصاحبات السعادة، زملائي وزميلاتي في المجتمع المدني، سيداتي وسادتي،

صباح الخير. يشرفني أن أكون معكم هنا من السودان. و اليوم هناك مليء بالأمل للسلام والحرية والعدالة.

انا اسمي آلاء صلاح. عمري 22 عاماً وترعرعت في الخرطوم. قبل الثورة كنت طالبة في الهندسة المعمارية. لم تكن السياسة جزءاً من نشأتي، بل نشأت في أسرة عادية من الطبقة المتوسطة - والدتي مصممة ووالدي يملك شركة بناء.

كل يوم وأنا في طريقي إلى الجامعة، كنت أرى المواطنين السودانيين من حولي يكافحون للحصول على الغذاء والدواء. إن نصف سكان السودان يعيشون في فقر، فكيف يمكن للمرأة ألا تهتم وينخرط بالقضايا السياسية؟ في ديسمبر من العام الماضي أصبحت معرّكتنا من أجل الخبز هي معركة من أجل حريتنا.

أقف أمامكم اليوم لأروي قصتي، وهي قصة يشاركها الآلاف من الرجال والنساء السودانيين الذين غادروا منازلهم ومدارسهم وعلمهم اليومي للتوجه إلى الشوارع لمواجهة الرصاص والغاز المسيل للدموع، الذين خاطروا بحياتهم وسبل عيشهم للمطالبة بإنهاء الديكتاتورية. كانت رحلتي إليكم ممهدة من قبل مجموعة كبيرة من النساء السودانيات اللواتي ناضلن من أجل السلام والعدالة في مجتمعاتنا لعدة عقود وقبل وقت طويل من وصولنا إلى هذه اللحظة الهامة في مستقبل السودان. لن أكون هنا من دونهن اليوم.

أخاطبكم كعضوة في منسّم، وهو تحالف المجموعات المدنية والسياسية النسائية السودانية وبإسم مجموعة العمل غير الحكومية المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

سوف يركز بياني على قضيتان رئيسيتان:

(1) المشاركة الفعالة للمرأة وحماية حقوق النساء؛

(2) المساءلة والمحاسبة ونزع السلاح؛

مشاركة المرأة المجدية

لعبت النساء من جميع أنحاء السودان دوراً مهماً في السودان من لحظات محورية في تاريخنا وذلك من وقت معارضة الحكم الاستعماري والكفاح من أجل الحق في التصويت، وكذلك في النضالات الأخيرة ضد ديكتاتورية عمر البشير. لقد تطلب الأمر أيضاً شجاعة غير عادية للنضال من أجل الحقوق الأساسية كارتداء السراويل أو ترك شعرهن مكشوف أو التعبير عن آرائهن على وسائل التواصل الاجتماعي دون خوف، أو مشاركة وجبة طعام مع أصدقائهن من الذكور - تم تجريمهن جميعاً بموجب قوانين النظام العام للنظام السابق. صُممت هذه القوانين لقمع المعارضة وأيضاً لاستهداف النساء لا سيما في المجتمعات الأكثر تهميشاً والطبقة العاملة مثل بائعات الشاي والطعام حيث يمكن مصادرة أدوات عملهم دون تفسير كما يواجهن غرامات مالية ويمكن أن يتعرضوا للسجن.

كانت النساء والشباب في طليعة الاحتجاجات الأخيرة، حيث فاق عددهم عدد الرجال في كثير من الأحيان وكانت نسبتهم تمثل 70٪ من المتظاهرين/ات. كنت واحدة من العديد من النساء اللواتي تنقنّ وغنّينّ ومشينّ مع باقي المواطنين/ات في الشوارع. قادت النساء لجان الأحياء والاعتصامات وخططن لمسار تحرك الاحتجاجات وتمردن على حظر التجول حتى في أثناء حالة الطوارئ المعلنة التي تركتهن عرضة لقوات الأمن. تعرضت الكثيرات منهن للغاز المسيل للدموع والتهديد والاعتداء وألقين في السجن دون أي تهمة أو محاكمة عادلة. كما واجهت كل من النساء والرجال التحرش الجنسي والإغتصاب. كما واجهت النساء انتقادات من أسرهن لمشاركتهن في الاحتجاجات.

تمثلت مشاركة النساء كعضوات رئيسيات في قوى الحرية والتغيير وكذلك تنظمن تحت تحالفات مثل منسّم ومبادرة لا قهر النساء، و كجزء من قوى إعلان الحرية والتغيير ساعدن في صياغة خارطة طريق للانتقال السودان من الحكم العسكري إلى الحكم المدني.

على الرغم من هذا الدور الواضح ومن شجاعتهم وقيادتهم، فقد تم وضع النساء على الجانب من العملية السياسية الرسمية في الأشهر التي تلت الثورة. حتى في الماضي عندما حققنا مقعداً على الطاولة، كانت النساء تمثلن 31٪ من البرلمان في عام 2018 - كنّ غالباً دون تأثير حقيقي وتركّن خارج دوائر صنع القرار. وعلى الرغم من استعداد النساء للإسهام بفعالية في المفاوضات السياسية التي بدأت في أبريل من هذا العام بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، فقد شاركت امرأة واحدة فقط في المحادثات وذلك بعد مناصرة صارمة من قبل المجموعات النسوية. والأمر الذي لا يثير الدهشة في الوقت الراهن هو أن تمثيل المرأة في هيكل الحكم الحالي أقل بكثير من مطالبنا بالمشاركة بنسبة 50٪ على الأقل ونحن نشك في أنه سوف يتم الوفاء بنسبة 40٪ من المجلس التشريعي الذي لم يتم تشكيله بعد.

على مدار الثلاثين عاماً الماضية كانت أجسادنا و حقوقنا مراقبة ومطاردة؛ كان رد الفعل سريعاً و عنيفاً عندما يتم تحدي أي من القواعد الذكورية. لا تزال تتعرض الناشطات والسياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام لاعتداءات واستهداف منهجي بما في ذلك العنف الجنسي الذي أجبر العديديات على مغادرة البلاد بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، تتصدر المنظمات النسائية المشهد بالنسبة لتلبية الاحتياجات الأساسية وحماية الحقوق في المناطق المتأثرة بالنزاع لكن القيود الأمنية والمتطلبات الإدارية المعيقة تحول دون تنفيذ الأعمال الضرورية في مناطق مثل النيل الأزرق وجبال النوبة. على وجه الخصوص لا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى جبل مرة، وهي منطقة نزاع في دارفور تمت بها ممارسات إغتصاب مهيكلة من قبل قوات الأمن لتخويف النساء والفتيات، كما أن توفير الخدمات المنقذة للحياة لتلك المجتمعات يمثل تحدياً كبيراً.

بالنظر إلى الدور المحوري للمرأة في العمل من أجل السلام والتنمية ولتعزيز حقوق الإنسان وفي تقديم المساعدة الإنسانية للمجتمعات المحتاجة، لا يوجد عذر لعدم الحصول على مقاعد متساوية على كل طاولة. إذا لم يتم تمثيلنا على طاولة السلام وإذا لم يكن لدينا صوت مفيد في البرلمان فلن يتم ضمان حقوقنا، وستبقى القوانين

التمييزية والتقييدية على حالها وستواصل دورة عدم الاستقرار والعنف. بعد عقود من النضال وكل ما خاطرنا به لإزالة ديكتاتورية البشير بطريقة سلمية فإن عدم المساواة في النوع الاجتماعي أمراً ليس ولن يكون مقبولاً أبداً للنساء والفتيات في السودان. أمل أن يكون هذا غير مقبولاً بنفس القدر لأعضاء هذه القاعة.

المساءلة ونزع السلاح

السودان هو واحد من أكثر الدول تسليحاً عسكرياً في العالم. لا نحتاج إلى مزيد من الأسلحة، إلا أن العديد من الحكومات، تواصل بيع الأسلحة التي تساهم بشكل مباشر في استمرار النزاعات والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والتهجير القسري. إن توفر الأسلحة على نطاق واسع في بلدي هو أحد العوامل التي توجب العنف وانعدام الأمن لجميع الناس بمن فيهم النساء والفتيات.

كما تعلم هذه الهيئة الموجودين فيها اليوم جيداً، ان المساءلة والمحاسبة والوصول إلى العدالة أمور كانت غائبة في بلدي. أدى التمييز القائم على النوع وعدم المساواة الحالية التي تواجهها المرأة، إلى جانب الصراع والعنف على مدار عقود، إلى تعرض النساء لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق ملحمي. ساهمت هذه الجرائم في اتهام الرئيس المخلوع بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لكن العنف ضد المرأة لم ينته بنهاية عهد البشير. في أوائل سبتمبر/أيلول تم اغتصاب سبع نساء في مخيم النازحين في شنقل طوباوي في دارفور على أيدي رجال مسلحين. تتضمن هؤلاء النساء إلى الألاف من النساء والفتيات اللاتي تحملن وطأة العنف الذي يتم في جميع أنحاء البلاد.

النساء الآن يقلن "كفى". لقد حان وقت المساءلة والعدالة عن جميع الجرائم التي ارتكبت قبل الثورة وأثناءها وبعدها. هذا هو أقل ما يمكن عمله لتكريم اللواتي قتلن أو عانين الفظائع.

سيدتي الرئيسة

تكمين قوة الثورة في قدرتها على تمثيل الأصوات المتنوعة من جميع أنحاء البلاد وهذا التضامن أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من مشروعية عملية انتقال السلطة. ما لم تعكس العملية السياسية تنوع مجتمعنا والمجموعات النسائية والمجتمع المدني ولجان المقاومة والأقليات الإثنية والدينية والأشخاص الذين نزحوا والأشخاص ذوي الإعاقة فإن أي اتفاق لا يعكس تطلعاتنا الجماعية.

في الختام، نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على:

الضغط على الحكومة الانتقالية وقرى إعلان الحرية والتغيير و حركات الكفاح المسلح لدعم المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء. ندعو إلى تمثيل 50٪ على الأقل من النساء السودانيات في جميع عمليات السلام، كما في المفاوضات الحالية، وعلى جميع مستويات الحكومة ونحتكم، المجتمع الدولي، على دعم مطالبنا في جميع ارتباطاتكم مع الحكومة الانتقالية.

مراقبة الوضع في دارفور بفعالية و تأجيل عملية انسحاب بعثة حفظ السلام إلى أن يستقر الوضع الأمني وضمان حماية المدنيين بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في مخيمات النازحين/ات داخلياً وتوفير ظروف العودة الآمنة والطوعية.

دعم المساءلة والمحاسبة وإنهاء الإفلات من العقاب. يجب على الحكومة الانتقالية أن تدعم بالكامل بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق، للتحقيق ومحاسبة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. يجب نقل عمر البشير على الفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. على الحكومة الانتقالية التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون أي تحفظات.

دعم المجتمع المدني وضمان قدرة المدافعات عن حقوق الإنسان على القيام بعملهن دون عوائق ودون خوف من الانتقام. إنهاء استخدام القوة المميته والمفرطة ضد المتظاهرين/ات.

التوقف عن تأجيج الصراع. وأخيراً نناشد جميع الدول أن توقف تصدير الأسلحة إلى بلدي عندما يكون هناك خطر في استخدامها في انتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ارتكاب العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وذلك تماشياً مع معاهدة تجارة الأسلحة.

في الختام، أود أن أترككم مع شعار نما بصوت عالٍ مع احتجاجاتنا الأخيرة - حرية، سلام وعدالة، والثورة خيار الشعب.

شكراً.